حق النقد وفق القانون العراقي

النقد هو مظهر حرية التعبير الوحيد ذو الطابع الايجابي والقيمة الفاعلة في المجتمع الذي يضمن تطوره وتقدمه والحق في النقد هو ابداء الرأي في أمر من الامور أو عمل من الأعمال دون مساس بشرف أو اعتبار صاحب الأمر أو العمل بغية التشهير بها والحط من كرامته. يجب إن تتوافر في النقد بعض الشروط التي تجعله في المسار القانوني الصحيح وهي أن يكون الرأي أو التعليق منصبا على الواقعة ومستندا إليها وأن لا يكون الرأي أو التعليق قد تجاوز ما يستلزمه الحكم أو التقدير للواقعة وإن تكون الصياغة للرأي أو التعليق في عبارات مناسبة واستهداف المصلحة العامة وذلك من خلال توافر حسن النية لدى الناقد من خلال الكشف في وقائع تهم المجتمع والسعي لإصلاح الخلل وتقويم مرتكبيها إما اذا استهدف مصالحة الشخصية وسعى إلى إشباع أحقاده أو نوازعه الوصولية والإضرار بالآخرين فهو سيئ النية.

الواقعة المستوجبة للعقاب:

ويقصد بها إسناد واقعة محددة الى شخص لو صحت لاعتبرت جريمة أوجبت عقوبته، فمن يسند الى شخص وقائع محددة، قولاً او كتابة، بأنه سرق او زور محرر او اختلس مالاً عاماً او استلم رشوة للقيام بعمل او الامتناع عن عمل يدخل في اختصاص وظيفته فانه يرتكب جريمة قذف على اعتبار انه فيما لو كان ذلك صحيحاً يؤدي الى عقابه قانوناً. والمعيار في هذا المقام معيار موضوعي لأنه لا يتعلق بحالات شخصية او اجتماعية، وانما هو مستمد من القانون العقابي.

كيف نتعامل مع اللقاءات التلفزيونية ؟؟

اهم الملاحظات:

عدم اتهام اي شخصية عامة وتسميته بالاسم واعتمد على نقد العمل للوزارة المعنية دون الشخوص اذا وجه اليك سؤال /هل الموظف فلان ابن فلان نزيه؟؟

فهنا اذا اجبت بكلا سوف تكون ارتكبت جريمة القذف

ضمانات حرية التعبير في الدستور العراقي

نصت المادة : (٣٨) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ على انه تكفل الدولة وبما لا يخل بالنظام العام والآداب.

أولا: حرية التعبير عن الرأي بكل الوسائل.

ثانياً: حرية الصحافة والطباعة والإعلان والإعلام والنشر.

ثالثاً: حرية الاجتماع والتظاهر السلمي وتنظم بقانون.

وجاء في المادة: (٤٢)لكل فرد حرية الفكر والضمير والعقيدة.

متى يصبح التعبير عن الرأي جريمة

التعبير عن الرأي كما يمكن ان يكون حقاً ويمارس بحرية فانه قد يكون سلوكاً مجرما يتم من خلاله ارتكاب جرائم تمس المصلحة العامة وتعتدي على النظام والآداب العام التي تشكل منظومة التقاليد والعادات والمعتقدات المجتمعية او تعتدي على المصلحة الخاصة للأفراد والمجتمعات ولخصوصية ودقة ممارسة حرية التعبير عن الرأي دأبت السلطات القضائية الى تشكيل محاكم مختصة بقضايا النشر والاعلام كونهما الفضاء الاكثر مساحة في ممارسة الراي والتعبير عنه. فما يراه المشتكي مثلاً يكون جريمة لا يراه المشكو منه الا تعبيراً عن الراي. فالصور المعبرة عن الواقع تشكل نقداً وممارسة طبيعية لحرية الرأي وليس كما يرى المشتكي بانه اساءة لهيبة الدولة والحكومة.

ماهو القذف والسب؟؟

عرفت المادة : (٤٣٣) من قانون العقوبات العراقي القذف في الفقرة (١) منها بالقول القذف هو إسناد واقعة معينة إلى الغير بإحدى طرق العلانية من شأنها لو صحت ان توجب عقاب من أسندت إليه أو احتقاره عند أهل وطنه.

المشروع ممول من الاتحاد الاوربي

جمعية الأمل العراقية
Iraqi Al-Amal Association

تعزيز الحماية القانونية للناشطين والمدافعين عن حقوق الانسان

المصدر : المحامي حسين الخيكاني / منصة روح القانون

المسؤولية القانونية في استخدام الفيسبوك

سؤال: ما هي التهم التي يمكن تُوجه لك على اثر ما أنشره على فيسبوك؟

الجواب: أشهر التهم التي يمكن توجه لك هي: السب والقذف، نشر الأخبار الكاذبة،

انتهاك حرمة الحياة الخاصة، وازدراء الأديان، والإضرار بسمعة البلد، وغيرها من الجرائم المتعلقة بالنشر والتي تقييد حرية التعبير.

سؤال: ما هو الموقف القانوني للمنشورات التي أقوم ببثها على صفحتي الشخصية أو الصفحات؟

الجواب: صفحتك الشخصية أنت الوحيد المتحكم بها)ما لم يحدث اختراق وقادر على اثباته(لذا أنت تتحمل كامل المسؤولية القانونية عن محتوياتها.

سؤال: ماهي مسؤولية التعليقات التي تُنشر؟

الجواب: إذا كان هناك تعليق من قِبل أحد أصدقائك أو أحد المستخدمين على أحد منشوراتك، فالمسؤولية القانونية تقع على صاحب التعليق وليس عليك، وهو ما ينطبق أيضا على التعليقات التي تصدر منك على منشورات الآخرين. أعمالا لقاعدة (لأعقاب لصاحب البوست، على التعليق المسيء).

سؤال: هل من حق السلطات أن تجبرني على إفشاء معلومات الدخول الخاصة بحسابي؟

الجواب: لا يحق لأي جهة أن تجبرك على إفشاء اسم المستخدم وكلمة المرور الخاصة بك، وإذا تم إكراهك على إفشاءها فإن كل الإجراءات المترتبة على ذلك باطلة ولا يتم الأخذ بها في المحكمة.

سؤال: هل يمكن معاقبتي على نشر صورة؟

الجواب: نعم، إذا كانت هذه الصورة تُعد إساءة لأشخاص أو تنتهك حرمة الحياة الخاصة، أو تحتوى على معلومات أو أخبار كاذبة، او مفبركة وتمثل اساءة لصاحبها.

سؤال: هل يمكن توجيه تهمة لي بسبب إعجاب)لايك(على أحدى المنشورات على الفيسبوك؟

الجواب : لا، لأنه لا يتضمن النشر ولا إعادة النشر ولا المعلومات الكاذبة ولا أي مما يعاقب عليه القانون.

سؤال: هل أعاقب عند عمل شير "إعادة نشر لموضوع أو خبر أو تعليق" ؟

الجواب: مسائلتك قانونا عن عمل شير لموضوع ما ، هو تعسف وتأويل أو تفسير ظالم لها، فعمل شير، أيا ما كانت تتضمنه، لا يعد تأييدا لمحتواها، بل قد يعد سخرية منها أو تساؤل حول حقيقتها أو دعما لها، أو استهجانا منها، أو توسيعا للعلم بمضمونها، أو إعجابا بها،، ولا يحاكم الشخص "من قام بعمل شير" بناء على شيء ظني أو يمكن تفسيره على عدة أوجه.فالأحكام لا تبنى على الظنون.

لذلك فلا تخشى من عمل شير لموضوع ترغب في إعادة نشره لأي سبب، شرط إلا يصدر منك تأييد أو تبنيا له.

سؤال: هل يمكن معاقبتي على إنشاء صفحة/مجموعة/مناسبة؟

الجواب: نعم، إذا كان أي مما ذكر في السؤال يحتوى على ما يخالف القانون فيمكن الرجوع عليك قانون، على سبيل المثال يمكن توجيه تهمة السب والقذف في حالة توجيه الشتائم لأحد الأشخاص، أو توجيه تهمة نشر الأخبار الكاذبة إذا قمت بترويج إشاعة. كما يمكن أن يتم توجيه تهم قانونية لك إذا قمت بالدعوة لفاعلية تخالف القانون أو تحض على العنف.

تم انتاج هذا المطبوع بدعم مالي من الاتحاد الاوربي
محتوياتها هي من مسؤولية (جمعية الامل العراقية) لا تعكس بالضرورة وجهات نظر الاتحاد الاوربي

كيف تحمي نفسك أثناء استخدام فيسبوك؟

الالتزام: بالموضوعية والمصداقية

فهما الضامن الأساسي لك من الملاحقة القانونية ، لان الموضوعية والمصداقية تعني: عدم التجريح أو التحريض أو السب والقذف أو نشر الأخبار الكاذبة.

لا تنشر الأمور التي تشك في صدقها أو الأخبار التي لا تثق في صدقها إلا في صيغة تساؤل أو استفسار الا اذا كان لها مصدر، ويفضل أن تنشر رابط المصدر.

مثال: أن تقول "احمد متهم بالسرقة! هذا خبر، فإذا لم يكن زيد متهما بالسرقة فأنت تنشر خبر كاذب يضم قذفا في حقه، ويمكنه أن يطلب معاقبتك قانونا.

أما إذا قلت : هل فعلا احمد متهم بالسرقة ؟ فأنت تسأل ، والقانون لا يعاقب على السؤال.

أن توضح قدر إمكانك أن ما تكتبه هو رأي، أي أن تكتب قبل الانتقاد كلمات مثل: أرى، اعتقد، رأيي، أتصور، أظن ،،، الخ

لأن القانون لا يعاقب على الرأي، شرط إلا تكتب مثال: أعتقد أن احمد حرامي!! فهنا وإلى أن تستطيع إثبات ذلك قانونا ، فأنت متهم بالقذف في حق احمد.

The publication was produced with the financial support of the European Union . Itscontents are the sole responsibility (Iraqi AL-Amal Association) and do not necessarily reflect the views of the European Union

المصدر : شبكة المحامين المتطوعين للدفاع عن حرية التعبير

شبكة المحامين المتطوعين للدفاع عن حرية التعبير
Network of Lawyers for Freedom of Exprssion